

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

استمرار النمو القوي على مستوى القطاع غير المنتج للنفط، لكن الضغوط على الطاقة الإنتاجية تتفاقم

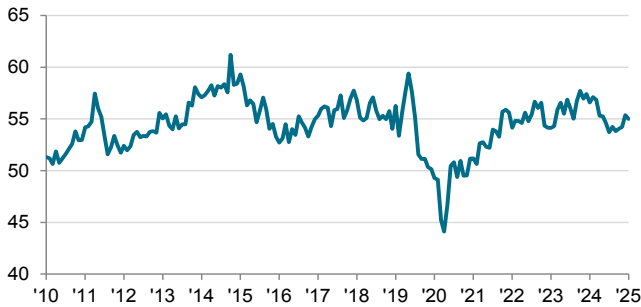
النتائج الأساسية

ارتفاع الإنتاج بشكل حاد استجابة لزيادة المبيعات

انخفاض التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى
في 13 شهرًا

تراجع معدل التفاؤل وسط المنافسة الدولية الشرسة

مؤشر مدراء المشتريات مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global
جمعت البيانات في الفترة من 9 إلى 27 يناير 2025.

تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"أشار مؤشر مدراء المشتريات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن القطاع الخاص غير المنتج للنفط شهد شهراً جيداً في شهر يناير، حيث لم تنخفض القراءة الرئيسية إلا بشكل طفيف عن مستوى شهر ديسمبر الذي كان الأعلى في تسعة أشهر. وتشير التوسعات القوية في النشاط والأعمال الجديدة، فضلاً عن انخفاض معدل التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج، إلى أن الاقتصاد في وضع صحي.

"ومن ثم فإن التراجع الواسع في ثقة الشركات خلال الأشهر القليلة الماضية سيكون بمثابة مفاجأة بالنسبة للبعض. ومن الجدير بالذكر أن مستوى الثقة الإجمالي وصل إلى أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2022. ويبدو أن المنافسة القوية والمخاوف المتعلقة بالتدفقات النقدية الناجمة عن تراكمات الأعمال الضخمة قد أثارت الشكوك بين الشركات حول قدرتها على مواصلة تعزيز إيراداتها، مما يؤكد الجهود المبذولة لتقليص الفجوة بين أسعار الإنتاج ومستلزمات الإنتاج.

"إن استمرار معدل نمو التوظيف المنخفض يشير إلى أن الشركات تقتصر على القدرة على التوظيف من أجل معالجة مشكلة الأعمال المتأخرة. ولا تزال موارد مستلزمات الإنتاج ضعيفة على نحو مماثل، وهو ما يبدو أنه يؤدي إلى تفاقم الضغوط على القدرة الإنتاجية مع زيادة حجم الأعمال المتراكمة بأسرع وتيرة في ثمانية أشهر خلال شهر يناير".

ظل نمو الاقتصاد غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة قوياً في بداية عام 2025، وفقاً لأحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات (PMI®). واستمر نشاط الأعمال والطلبات الجديدة في الارتفاع بشكل حاد، مدفوعاً بظروف السوق المواتية وتخفيف ضغوط التكلفة.

ومرة أخرى، كان لتحسن المبيعات تأثير محدود على التوظيف، حيث أفادت الشركات بوجود زيادة طفيفة فقط في التوظيف. وشهد حجم المخزون اتجاهًا مماثلًا، حيث ارتفع بشكل طفيف على الرغم من النمو القوي في عمليات الشراء.

ظلت الضغوط على الطاقة الإنتاجية مشكلة رئيسية بالنسبة للقطاع، حيث بذلت الشركات مجهوداً لاحتواء الأعمال المتأخرة وسط ارتفاع الطلب والتأخيرات الإدارية. وفي الوقت نفسه، أدت المخاوف بشأن الضغوط التنافسية إلى كبح التفاؤل، حيث تراجع مستوى التفاؤل إلى أدنى معدلاته في أكثر من عامين.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) للإمارات المعدل موسميًا التابع لشركة S&P Global - وهو مؤشر مركب مصمم ليعطي نظرة عامة دقيقة على أوضاع التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً إلى 55.0 نقطة في شهر يناير، مشيراً إلى تحسن قوي في أحوال القطاع. وكانت القراءة أقل بقليل من مستوى شهر ديسمبر الذي كان الأعلى في تسعة أشهر والذي سجل 55.4 نقطة.

شهد ما يزيد قليلاً على ربع الشركات التي شملتها الدراسة تحسناً في مستويات النشاط في بداية العام، وكان هذا الارتفاع مرتبطاً عادة بظروف السوق القوية وزيادة أعدد العملاء. وأشارت الشركات أيضاً إلى ارتفاع حاد ومستمر في حجم المبيعات. وكان الارتفاع في الطلب مدفوعاً بالأساس بالطلب المحلي، مع توقف نمو طلبات التصدير الجديدة تقريباً.

في الوقت نفسه، شهدت الشركات غير المنتجة للنفط تراجعاً في ضغوط الأسعار، حيث ارتفع متوسط أعباء التكلفة ببطء معدل له في 13 شهراً، رغم وجود مؤشرات على ارتفاع تكاليف النقل والآلات، وارتفاع أسرع في الرواتب.

وساعد تباطؤ التضخم الشركات على زيادة مشترياتهما من مستلزمات الإنتاج في بداية العام. في الوقت نفسه، أدت ظروف السوق الصحية والعلاقات الجيدة مع العملاء إلى تسريع فترات التسليم. وقد تم استخدام مستلزمات الإنتاج بشكل عام لخدمة الطلبات الحالية بدلاً من مراكمة المخزون، حيث لم يشهد المخزون سوى ارتفاع هامشي.

وعلى نحو مماثل، أفادت الشركات بوجود زيادة طفيفة فقط في أعداد الموظفين في شهر يناير، على الرغم من أن وتيرة النمو كانت الأسرع منذ شهر أغسطس 2024.

وأشارت بيانات الدراسة بشأن الأعمال المتراكمة إلى أن هذا الشهر أيضاً شهد ضغوطاً شديدة على القدرة الاستيعابية للشركات غير المنتجة للنفط. وأشار كثير من أعضاء اللجنة إلى أن ذلك يرجع إلى الطلب المتزايد والمشكلات الإدارية مثل البطء في سداد

مؤشر مدراء المشتريات في دبي

تحسنت ظروف الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج للنפט في دبي بشكل حاد في شهر يناير. وسجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 55.3 نقطة، منخفضًا بشكل طفيف عن أعلى مستوى له في تسعة أشهر في شهر ديسمبر وهو 55.5 نقطة، لكنه ظل أعلى بقليل من قراءة مؤشر الإمارات العربية المتحدة (55.0).

وتوسع النشاط الإجمالي بشكل ملحوظ استجابة لزيادة تدفقات الأعمال الجديدة، حيث سلطت الشركات المشاركة في الدراسة الضوء على ظروف السوق المواتية بالإضافة إلى التحسن في المبيعات وقواعد العملاء. كما تراجعت ضغوط التكلفة مع تراجع وتيرة تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر.

ومع ذلك، أفادت الشركات غير المنتجة للنפט بوجود زيادات طفيفة في التوظيف والمخزون في شهر يناير، وسط توقعات ضعيفة لنشاط الأعمال في المستقبل. وانخفضت توقعات الإنتاج إلى أدنى مستوى لها في أربع سنوات.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +91 971 101 7186
kritikhurana@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

المنهجية

يتم إعداد مؤشر [®] PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 1000 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات ([®] PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات ([®] PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات [™] و [®] PMI هي إمارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفاءته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI[®]

by S&P Global